الأمم المتحدة

S/2004/571

مجلس الأمن

Distr.: General
14 July 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أعلق على التقرير المرحلي المتعلق بإثيوبيا وإريتريا الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٧ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/543).

وبادئ ذي بدء، تأسف حكومتي لاضطرارها أن تذكر أنها تجد التقرير مليئا بالمغالطات التي تحرف الواقع وكما تجد أنه ينطوي على تحامل لا مبرر له على إريتريا بتضمنه موقفا جائرا بشأن بعض المسائل المتعلقة بالعمليات الثانوية. والأخطر من ذلك أن التقرير، بإغفاله أمور بشكل يتعذر تبريره، ينقل صورة مشوهة عن الواقع السائد على الأرض.

ويخصص التقرير عدة صفحات ليصف ما يدعوه ''تدهور العلاقات بين السلطات الإريترية وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في الأشهر القليلة الماضية''، في حين أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها عملية ترسيم الحدود، والتي تم تناولها بطريقة تنم عن اللامبالاة، لم تستأثر إلا بفقرتين صغيرتين فقط. وحتى حين تم ذلك لم يجر الإقرار بما ينطوي عليه انتهاك إثيوبيا غير المقبول للقانون الدولي من نذير شؤم على السلام والأمن الدوليين. ويوصف هذا الانتهاك بالفعل، وبصيغة محايدة، على أنه مجرد ''ركود'' أو ''عدم إحراز أي تقدم في عملية ترسيم الحدود''. كما أن العمل الاستفزازي الذي قامت به إثيوبيا ببناء مستوطنات جديدة في بادمي، منتهكة بذلك اتفاقات الجزائر للسلام وقرار مجلس الأمن ١٤٣٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أشير إليه أيضا بطريقة مموهة. ومن الصعب تفسير هذا الأمر لأن هذا الانتهاك حدث في الشهر الماضي بحضور أفراد من البعثة تلقوا دعوة رسمية من السلطات الإثيوبية ليكونوا شاهدين على هذا الحدث وهو ما دفع بإريتريا إلى الاحتجاج بطريقة شديدة اللهجة لدى البعثة لأنها بدت وكأنها موافقة على هذا

150704 150704 04-42674 (A)

العمل غير الشرعي. ولا يمكن بالطبع للأمم المتحدة أن تقلل من أهمية ما يترتب على هذا التطور من آثار خطيرة.

ولا يمكن للأمم المتحدة أيضا أن تتغافل عن الخطر على السلام والأمن الدوليين الذي يمثله رفض إثيوبيا للجنة الحدود. وعلى نحو ما ذكره الأمين العام أثناء زيارته الأخيرة إلى المنطقة، كان من المتوقع أن تختتم البعثة مهمتها بنجاح في غضون ١٨ شهرا عندما قرر مجلس الأمن أصلا نشر قوة حفظ السلام في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. والآن، وبعد انقضاء ما يقرب من أربع سنوات، ما زالت البعثة عالقة، بتكلفة مالية هائلة على كاهل المجتمع الدولي وثمن باهظ يدفعه البلدان كلاهما من حيث عدم استثمار الفرصة المتاحة، ويرافق ذلك انعدام أي أفق مشرق يبشر بأن البعثة ستختتم مهمتها عما قريب وبنجاح. وإثيوبيا هي وحدها الملومة على هذا الوضع. ومما يؤسف له أن تقرير الأمين العام يكاد يخلو من أي إشارة على الإطلاق إلى هذه المسألة الفائقة الأهمية.

ويتمحور زخم التقرير الذي يوضع في موضعه غير الصحيح حول ''الاتجاه الذي يبعث على القلق'' الناجم عن ''القيود والعقبات'' التي فرضتها إريتريا على البعثة؛ و ''منع البعثة من سلوك الطريق الرئيسي الذي تستخدمه لإرسال إمدادات إلى جنودها في القطاع الغربي؛ واستمرار احتجاز السلطات لموظفي الأمم المتحدة المعينين محليا؛ وموجة البيانات العامة التي أدلى بها مؤخرا بعض كبار الموظفين الإريتريين وهاجموا فيها عملية حفظ السلام''.

ومما لاشك فيه أنه حدثت حالات سوء تفاهم بين حكومة إريتريا والبعثة بشأن بعض القواعد المتعلقة بالعمليات التي تحكم أنشطة البعثة في البلد. لكن حكومة إريتريا، على الرغم من هذه الخلافات، اعتبرت دوما وما زالت تعتبر أن البعثة ضيف يلبي دعوة أُسندت إليه تتمثل في مهمة نبيلة هي تعزيز السلام. وانطلاقا من هذه الروح، ما برحت تحسن ضيافتها وتقدم للبعثة أقصى درجات التعاون. وفي الوقت نفسه، حاولت حكومة إريتريا إيضاح موقفها مرارا وتكرارا من مسائل الاختلاف الرئيسية. وقد ردت حكومة إريتريا بالفعل على الرسالة التي بعث بها الممثل الخاص للأمين العام في شهر أيار/مايو الماضي، والتي نعيد نشر الأجزاء الرئيسية من محتواها أدناه، مع أن التقرير لا يأتي البتة على ذكر هذا الموضوع.

١ - ما زالت إريتريا تحترم تماما حرية تحرك البعثة بدون أي عراقيل في المنطقة الأمنية المؤقتة، على النحو الذي ينص عليه اتفاقا الجزائر للسلام وطرائق العمليات التي تم الاتفاق عليها مع الأمم المتحدة والتي تحكم سلوك قوة حفظ السلام. غير أنه لا يمكن

لإريتريا أن تقبل توسيع المنطقة الأمنية المؤقتة من جانب واحد - والتي تدخل في عمق الأراضي الإريترية إلى مسافة ٢٥ كيلومترا - باقتطاع جزء آخر من الأراضي أطلق عليه اسم ''المنطقة المجاورة''. وعلاوة على ذلك، لا توافق إريتريا على طريقة تفسير البعثة لاتفاقي الجزائر للسلام التي تعني حرية إجراء عمليات تفتيش عشوائية في كل مكان، وفي أي مكان بدون القيام مسبقا بإخطار الحكومة أو الحصول على موافقتها. ويلزم على البعثة، حينما تود إجراء أي عملية تفتيش في المناطق التي تقع خارج المنطقة الأمنية المؤقتة، أن تخطر حكومة إريتريا بها وأن تحصل مسبقا على موافقتها على إجرائها. وعلى الرغم من أن هذه القواعد هي القواعد التي تم الاتفاق عليها، حصلت سلسلة من الأحداث المثيرة للسخط، حيث لجأت البعثة إلى وضع حواجز كيفما اتفق هنا وهناك على الطرقات في أراضي إريتريا السيادية البعيدة جدا عن المنطقة الأمنية المؤقتة. و حصل آخر هذه الحوادث في منطقة سيريجيكا التي تقع على مسافة ٢٠ كيلومترا شمالي أسمره تقريبا، حيث نشر قائد القوة وحدات فنلندية لرصد ''التحركات'' الليلية لقوات الدفاع الإريترية. إن قواعد العمليات الميدانية على الأرض لا تفوض إليها القيام بهذه التعديات الدورية. وإضافة إلى ذلك لا تضطلع البعثة بأنشطة مثيلة في إثيوبيا، وليس السبب الوحيد لذلك هو عدم توافر وجود مادي لها فيها يمكنها من القيام بذلك. وما من ضرورة تستدعي منا التشديد على أنه يتعين على البعثة أن تكون حيادية وأن تبدو حيادية.

٢ - لا يمكن لإريتريا أن تقبل بأي شكل من الأشكال الحالات العديدة والموثقة التي قام فيها أفراد من البعثة، لسبب أو لآخر، بمساعدة بعض الرعايا على عبور الحدود بشكل غير شرعي.

٣ - وتتوقع إريتريا من البعثة ألا تتخطى حدود سلطاتها وألا تنخرط أو تشرع في اتخاذ تدابير لا تقع في إطار سلطتها القانونية. وثمة مثال على ذلك هو الحادث الذي شهده اجتماع لجنة التنسيق العسكرية الذي عقد في نيروبي في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، عندما أصر قائد القوة على إعادة رسم حدود المنطقة الأمنية المؤقتة. إننا نتوقع من البعثة أن تتعامل مع المسائل الحساسة بما تقتضيه من حذر ومسؤولية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد طاهر **بادوري**
السفير
الممثل الدائم